مقدمة المترجم

الحمد لله، أحمده وأستعينه وأستغفره، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم،

أما بعد

فإن الكتاب الذي نقدم له الآن ترجمة لكتاب:

The classified catalog; principles and practices

الذي ظهر سنة ١٩٥٦، ورغم ذلك فلا يزال الكتاب الوحيد في موضوعه، إذ لم يظهر قبله أو بعده عمل يعالج الفهرس المصنف في مؤلف قائم بذاته.

وتبدأ قصتي مع الكتاب منذ أكثر من عشر سنوات *، ففي ذلك الوقت كنت مقتنعاً تمام الإقتناع بضرورة ظهور كتاب شامل يغطي موضوع التصنيف جميعاً، ويفي بحاجات أمين المكتبة والطالب، إذ كانت اللغة العربية تفتقر تماماً إلى مثل ذلك الكتاب، وكان على القارىء والدارس إذا أراد معلومات رصينة في الموضوع أن يرجع إلى الكتب الإنجليزية فيه. ولكن ذلك قد يعز على البعض، كما أن الكتب الأجنبية عادة قليلة النسخ، فضلاً عن صعوبة المصطلحات، وغيرها مما يعوق الوصول إلى معرفة كافية بالموضوع

* وقت صدور الكتاب للمرة الأولى

وقد جرت محاولات متعددة للترجمة، مع كتب كل من بالمروسايرز وفيليبس، وهي محاولات لم تر النور لسبب أو آخر، ثم عدلت عنها جميعاً إلى كتاب ملز:

A modern outline of library classification

وقد كان هذا الكتاب حينذاك: «أفضل وأحدث الكتب في الموضوع» كما سجل برنارد بالمر وكما أجمعت التعليقات والتعريفات التي كتبت عنه في ذلك الوقت، فضلاً عن أنه كان الكتاب الذي يدرس في مدرسة المكتبات باليونيفرسيتي كوليج بلندن، وفي إمتحانات جمعية المكتبات البريطانية. وكان بالمر أستاذ التصنيف في المدرسة المذكورة ينصح تلاميذه بدراسته والإستفادة مما فيه.

وقد ظهر ملز بالعربية سنة ١٩٦٦ بعنوان «نظم التصنيف الحديثة في المكتبات، أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية» ولقيت في ترجمته عناء شديداً. ولكنه ظهر بصورة مشرفة وسد فجوة كنا في أمس الحاجة إلى سدها، وأدى رسالته طيلة ما يقرب من عشر سنوات.

ولست هنا في مقام تقييم كتاب «نظم التصنيف...» وتقييم تجربته كاملة، فإنني أؤجل ذلك إلى الوقت الذي يصبح فيه ظهور كتاب آخر يحل محله أمراً وشيكاً، ولكني أكتفي الآن بالقول بأن كتاب ملز كان يحتاج إلى كتاب آخر يكمله ويسنده من ناحيتين:

أولاً ـ من الناحية الموضوعية.

ثانياً ـ من ناحية المستوى العلمي ونمط التأليف.

فالذي يقرأ كتاب ملز يعرف أنه من الكتب الوسيطة intermediate كما يقول عنه أ س فوسكت، ومعنى هذا أنه ليس كتاباً أولياً أو مبدئياً ولكنه متقدم في الدراسة ولذلك فسوف يلحظ قارئه أنه يتحدث عن أشياء

دون أن يشرحها مفترضاً أن قارئه يعرفها ولهذا فهو يحتاج إلى كتاب يكمله من هذه الناحية، حتى لا يكون فهمه صعباً على القارىء.

على أن كلمة وسيطة هنا تحمل معنى آخر، وهو أنه وسط بين الكتب التقليدية من أمثال بليس وسايرز، وهي التي كانت تعالج التصنيف بناء على النظريات القديمة وحدها، وبين الكتب الحديثة التي تعالج الموضوع وفقاً للنظريات الحديثة وحدها وتهمل النظريات القديمة تماماً. ففيه إشارة إلى ما نسميه «المدرسة العلمية» وهي مدرسة ريتشارد سون وسايرز وبليس، وإلى آراء «المدرسة العملية» وهي مدرسة وندهام هلم، كما أن بنيته تقوم على مبادىء التحليل الوجهي.

أما الكتب الحديثة فتكتفي بالمعالجة الأخيرة وحدها وتهمل آراء المدرستين السابقتين.

ومن دلالات كلمة وسيطة كذلك أن ملز يشير إلى قواعد التصنيف المنطقي، وهي القواعد التي كانت تكوِّن لب النظرية القديمة، ولكنه يشير إليها في إطار نقدي وليس في إطار سردي. وقد جعل هذا من مهمة تدريس وفهم قواعد التصنيف المنطقي أمراً عسيراً، وكان من الضروري تكميل ذلك بوسيلة أو بأخرى.

وسوف نرى عند تحليلنا لكتاب الفهرس المصنف أنه يعالج الأسس الفلسفية والنظرية للتصنيف معالجة كاملة، وأن ظهوره بالعربية يسد هذا النقص في التأليف عن هذا الجانب من جوانب نظرية التصنيف، وأنه من هذه الناحية يكمل كتاب ملز. هذا من ناحية المستوى العلمي ونمط التأليف.

أما من الناحية الموضوعية فإن كتاب ملز كتاب شامل في التصنيف يعالج جوانب الموضوع كلها من نظريات ونظم، ثم الجوانب العملية للتصنيف من حيث التطبيق في المكتبة على آحاد الكتب، ثم الحدود المتعلقة به. ولذلك

فهو بشكل يزيد أو ينقص يساعد المصنف على فهم الموضوع وإعداد نظام التصنيف الخاص به إن كان ثمة حاجة إلى ذلك، أو الاختيار بين أنظمة التصنيف الموجودة، ثم كيفية التصنيف العملي وفق النظام الذي اختاره

فإذا ما تم للمصنف ذلك، وقام بتصنيف مكتبته، فإنه سوف يحتاج إلى معرفة كيفية إعداد الفهرس المصنف لهذه المجموعات، وصيانة هذا الفهرس والإرشاد إليه. والكتاب الذي بين أيدينا الآن هو الكتاب الوحيد الذي خصص لمعالجة هذه الأمور، بل وزاد عليها ـ كما سنرى ـ أنه يساعد المصنِّف كذلك في اختيار نوع الفهرس، وفي إختيار نظام التصنيف.

لذلك فإن ظهور كتاب عن الفهرس المصنف كان ضرورة منطقية لاستكمال الموضوع، وحتى نأخذ بيد المصنف الذي يريد أن يرى مجموعاته مصنفة وأن يعد لها المفتاح المصنف.

وبعد الاقتناع بضرورة وجود كتاب بالعربية عن الفهرس المصنف كان ولا بد من البت في مسألتين:

ـ هل يكون الكتاب مؤلفاً أم مترجماً ؟

ـ وإذا كان مترجماً فأي كتاب نختار؟

وقد كان البت في المسألتين من السهولة بمكان، فأنا ممن يؤمنون بأهمية الترجمة بالنسبة للأمة في مرحلة ما من مراحل تطورها العلمي، بل أنني أقول إن الترجمة واجب وضرورة بالنسبة للأمة العربية في هذه المرحلة من مراحل تطورها فالعلوم نوعان:

ـ نوع خاص بالأمة وهي الدين واللغة والأدب والتاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم التي تكون شخصية الأمة وهذه العلوم لا يمكن استيرادها واستفادتها من مصادر أجنبية

ـ ونوع تشترك فيه الأمة مع غيرها وهي العلوم البحتة والتطبيقية

وغيرها من العلوم التي لا تتصل بذاتية الأمة، وإنما حقائقها مشاع عام يمكن أن تسهم فيه كل أمة بقدر ما يسعفها علمها، ويمكن أن تستفيد فيه الأمة من غيرها وتتبادل فيه المعلومات معها.

وعلوم المكتبات فيها جانب ذاتي، وجانب عام. وفي هذا الجانب العام يمكن الاستفادة من الأمم الأخرى التي سبقتنا في هذا الصدد؛ بل يجب ذلك حتى يقف علمنا على قدميه.

والعلوم من النوع الثاني تمر في وطننا العربي ـ وفي غيره من الأوطان المشابهة له في المرحلة الحضارية ـ بثلاث مراحل:

ـ مرحلة النقل والترجمة.
ـ مرحلة المحاكاة والتقليد.
ـ مرحلة الابتكار والتأصيل.

وليس هناك ما يمنع من أن تكون المراحل الثلاث متداخلة، ولكن الأعمال العلمية في أي علم من هذا النوع لا بد من أن تصنف في هذه المراحل الثلاث.

ولا يمكن الدخول إلى مرحلة التأصيل إلا بعد المرور بمرحلة الترجمة، اللهم إلا في بعض الأبحاث الأكاديمية الأصيلة، وخاصة تلك التي ترتبط بالواقع الوطني. وحتى في هذه الأعمال، لا بد من الترجمة، إذ يترجم الباحث لنفسه وإن لم ينشر هذه الترجمات.

ولا شك أن جل اعتمادنا في المرحلة الراهنة هو على حقائق نضجت واستقرت في الخارج، ولكي نصل إلى مرحلة التأصيل، لا بد من النقل والترجمة سواء أردنا أم لم نرد.وهناك أعمال كثيرة قد يستنكف البعض من أن يسميها ترجمة ويرى أن كرامته العلمية تأبى عليه ذلك ويسميها تأليفاً في حين أنها في حقيقتها نقلأو ترجمة. وليس من الضروري أن يكون النقل والترجمة

لكتاب معين، وإنما قد يكون لأفكار من كتب أو مقالات متعددة ولكنها لا تزال نقلاً أو ترجمة.

التأصيل الحقيقي هو أن ننتج أفكارنا وحقائقنا ونظرياتنا وأبحاثنا الخاصة بنا ثم نسجلها في منشوراتنا. وهو ما يحدث في الأبحاث والرسائل والدراسات التي لها طابع البحث. ومعنى ذلك أن مرحلة الترجمة مستمرة حتى مع دخولنا مرحلة التأصيل ببعض الدراسات والأبحاث. وسوف تستمر الترجمة إلى ما شاء الله.

على أن الترجمة ضرورية وحتمية إذا أردنا أن نصل في المستوى العلمي إلى ما وصل إليه الآخرون، وإذا أردنا أن نبدأ من حيث انتهوا. وهي إحدى سنن التطور العلمي التدريجي. وقد مرت بها الحضارات السابقة. فقد استفادت الحضارة العربية في مرحلة ما من الترجمة عن اليونانية والفارسية والسريانية في ذلك النوع الثاني من العلوم، حتى وصلت إلى درجة التأصيل في هذه العلوم. ولما جاءت حضارة أوربا الحديثة بدأوا بالترجمة عن العربية في تلك العلوم، وقد كان من المتعذر أن يبدأوا حضارتهم دون هذه الترجمة، ثم وصلوا في النهضة العلمية إلى ما نشهده الآن.

وفي بداية العصر الحديث في الوطن العربي كان ولا بد من أن نفعل نفس الشيء، فقد وجدنا أنفسنا متخلفين عن الأمم الغربية، وكان من الضروري أن نترجم. وبقدر ما نسرع في الترجمة بقدر ما نضيق الفجوة التي تفصلنا عنهم، الأمر الذي يستلزم وضع خطة شاملة على مستوى الوطن العربي للترجمة في كل علم من العلوم وتعريب المصطلحات وتكوين جيل من المترجمين المهرة وتشجيع الترجمة، لأن رسالتها في مرحلتنا الحاضرة تساوي تماماً التأليف ولا تقل أهمية وقيمة عنه، بل إننا لا يمكن أن نؤلف قبل أن نترجم ونعرب، فهي مرحلة ضرورية ولازمة يجب أن تسبق التأليف.

وقد استقر الرأي إذن على الترجمة وعلى ضرورتها، كان السؤال

التالي هو: أي الكتب؟ وكانت الإجابة سهلة لأن الكتاب الذي نقدم له الآن هو الكتاب الوحيد في موضوعه، وهو فوق هذا عمدة في هذا الموضوع، وأحد مؤلفيه د. شيرا هو أحد أعلام علم المكتبات والمعلومات في عصرنا وأحد أعلام المهنة في أمريكا، بل يمكن القول إنه أحد فلاسفة هذا العلم في كل عصوره على الإطلاق. وإن القارىء لكتابه الأخير:

The Foundations of Education for Librarianship (New York, Wiley, 1972).

إن القارىء لهذا الكتاب يدرك صحة ما ذهبت إليه. وهو فوق هذا ممن أدركوا التكامل - لا التضاد أو التنافر - بين العمليات المكتبية التقليدية والعمليات التوثيقية الحديثة، وأدركوا أن الأخيرة تطور من الأولى.

وإن وجود شيرا كمؤلف للكتاب يؤكد فكرة الترجمة، فمن العسير أن يجد مثلى كتاباً كهذا لمؤلف عملاق مثله ثم يفكر في أن يؤلف كتاباً آخر، ترى ماذا كان يمكن أن يضيف إلى مثل هذا الكتاب؟

ولم تكن ترجمة الكتاب بالأمر السهل، فهو - كما سنرى - كتاب صعب ومركز، وهويضم عدداً كبيراً من المصطلحات العلمية والفلسفية التي تتطلّب ترجمتها جهداً مضنياً، كما استلزم الرجوع إلى الترجمات والتعريبات التي توصل إليها الفلاسفة والمناطقة العرب - قدماء ومحدثين - في مظانها حتى تجيء على وجه الدقة والأمانة.

وبعد جهد وعناء تمت الترجمة لتبدأ قصة نشر الكتاب. وليس بوسعي أن أحكي الآن تفاصيل هذه القصة، فلم يحن الوقت بعد لذلك. ولست أشك في أن الكثيرين قد مروا بتجربة مشابهة.

أريد فقط أن أقول أن هذه القصة تمثل مأساة الكتاب المصري في حقبة من الزمان ومعه مأساة العمل العلمي، فكل الظروف تقول لك: لا تكتب، لا تؤلف، لا تترجم، لا تعمل، كلها ظروف تنفّرك من بذل الجهد. ويكفي أن أقول فى هذا الصدد إن هذا الكتاب قد استغرقت ترجمته ثلاثة

شهور، واستغرق نشره ثمان سنوات، وإنه دخل المطبعة وخرج عدة مرات، وإنه قد انفق عليه لكي ينشر أضعاف ما انفق عليه من وقت لكي يترجم بين دهاليز الموظفين وجبابرة المكاتب كما يسميهم الدكتور حسين مؤنس.

ونأتي أخيراً إلى الكتاب نفسه فنجد أنه قد اشترك في تأليفه كل من:

١ - جيسى هـ. شيرا الذى كان وقتها عميداً لمدرسة علم المكتبات بجامعة وسترن ريزيرف. (الآن:

Case Western Reserve University

٢ - مارجريت أ. إيجان. أستاذة بمركز أبحاث التوثيق بنفس الجامعة وشريكة شيرا فى كثير من أعماله.

٣ـ وقد أعد دستور إنشاء وصيانة الفهرس المصنف كل من: جانيت لين رئيسة قسم الفهرسة، وزولا هلتون مفهرسة بمكتبة جون كريرر، وهي إحدى مكتبات أربع تحتفظ بأكبر فهارس مصنفة في الولايات المتحدة.

٤ـ وقد قدم للكتاب فضلاً عن مؤلفيه هرمان هنكل مدير المكتبة.

ويضم الكتاب ثلاثة فصول، أولها عن طبيعة فهرس المكتبة ووظائفه، وثانيها عن الأسس العامة لإنشاء نظام التصنيف، وثالثها عن إنشاء جهاز الفهرس المصنف وصيانته.

كما يضم ملحقين: أولهما عن طريقة التحليل المقنن للمواد التي يراد تصنيفها والثاني عبارة عن ببليوجرافية عن الفهرس المصنف.

وهناك تصور علم للكتاب يمكن أن يخرج به القارىء وهو:

يبدأ الفصل بأهداف الفهرس ووظائفه في الجهاز الببليوجرافي للمكتبة، ثم أشكاله، وهذه وتلك تستوفي المسائل المبحوثة هنا على وجه كاف. ثم يعقد مقارنة بين النوعين من الفهرس: الألفبائي أم المصنف، ويلخص مزايا وعيوب كل من النوعين من الفهرس.

وهذا الفصل الأول مرجع أساسي لكل من يريد دراسة مكان الفهرس في التنظيم البيلبوجرافي للمكتبة، ثم وظائف الفهرس، وكل من يريد أن يقارن بين النوعين الألفبائي والمصنف. ونحسب أن من كتبوا في هذه المسائل بعد شيرا قد استفادوا جميعاً من هذا الفصل

ونظن أن الهدف من الفصل هو توضيح هذه الأمور أمام أمين المكتبة حتى يختار في النهاية شكل ونوع الفهرس الذي يناسبه فإذا ما اختار الفهرس المصنف، فإن هذا الفهرس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التصنيف الذي يمثله، وتعتمد فاعليته أساساً على ذلك النظام. لذلك فإن اختيار نظام التصنيف المناسب هو الأساس في فاعلية الفهرس المصنف.

وقد وجد المؤلفان لذلك أن من الضروري مساعدة المصنف على اختيار نظام التصنيف المناسب، فكان الفصل الثاني، وهو عن الأسس العامة لإنشاء نظام التصنيف، وهو يبدأ بشرح واف للأسس الفلسفية للتصنيف معتمداً في ذلك على الدراسات الأساسية في هذا الموضوع وأهمها دراسات بليس وسايرز. ويخوض هنا خوضاً في المصطلحات الفلسفية والمنطقية التي استعارها التصنيف. ولذلك جاء هذا الجزء أصعب أجزاء الكتاب.

ثم يتناول بعد ذلك الأسس العامة للتصنيف المنطقي. ونحمد اللّه أن هذا الجزء مع الجزء المذكور في الفقرة السابقة قد ظهرا أخيراً بالعربية، فهما يسدان نقصاً كبيراً في هذا الجانب، خاصة وأن ملز كما ذكرنا لم يعالجهما المعالجة المطلوبة.

ينتقل بعد ذلك إلى التصنيف المكتبي. وإذا كان الجزء الأول من هذا الفصل يتناول الأسس الفلسفية للتصنيف، والأسس العامة للتصنيف المنطقي فهو لا يحيل إلا إلى التصنيف النظري أو الفلسفي، ولكن تصنيف المكتبات له صفات خاصة به وهو هنا يعطي الخصائص التقليدية للتصنيف المكتبي، معبراً عن آراء المدرسة التقليدية أو العلمية التي كانت ترى أن تصنيف

المكتبات ما هو إلا تصنيف للمعرفة أجريت عليه بعض التعديلات ليتلاءم مع احتياجات وطبيعة الكتب كوحدات مادية، وهي الرمز والكشاف والقسم العام والتقسيمات الشكلية والجغرافية.

التصنيف من النوع التقليدي يعتمد إذن على الأسس النظرية الفلسفية والمنطقية للتصنيف مع إجراء هذه التعديلات التي تحتمها طبيعة الكتب وتحتمها طبيعة تصنيف المكتبات كأداة عملية. فإذا ما طبق عالم التصنيف هذه القواعد والأسس أنتج ما يسمى بالتصنيف الحاصر.

والتصنيف الحاصر هو ذلك النوع الذي يحصر أو يحاول أن يحصر كل موضوعات المعرفة البشرية في قائمة أو جدول طولي واحد، تأتي فيه الموضوعات مسبوقة ومتبوعة بالموضوعات ذات الصلة الوثيقة بها في قائمة تتبع علاقة العام ـ الخاص، أو علاقة الجنس ـ النوع. وهو يقدم أرقام تصنيف جاهزة للموضوعات المركبة.

وعيب هذا النوع من التصنيف أنه ذو بعد واحد، في حين أن المعرفة متعددة الأبعاد، ومن ثم فهو لا يستطيع تخصيص الموضوعات المركبة على الوجه الأمثل، ولا إبراز العلاقات المتعددة بين الموضوعات، لأنه يقتصر على علاقة الجنس ـ النوع.

وقد انبنت كل أنظمة التصنيف بدرجة تزيد أو تنقص على هذه الأسس فيما عدا تصنيف الكولون لرانجاناتان الذي وضع حلاً للمعضلة الفلسفية للتصنيف، فقدم لنا التصنيف التحليلي التركيبي أو التصنيف متعدد الأبعاد، وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من التفكير والبحث في تصنيف المكتبات.

ولقد واكبت هذه النهضة لحسن الحظ تطور الإنتاج الفكري كماً ونوعاً وعلاقات وعمقاً، ووجد أن هذا النوع من التصنيف هو الأنسب لتصنيف المعلومات المتمثلة في الوثائق الدقيقة العميقة والتي تحتاج إلى عمق في التحليل وتعقد وتشابك في أرقام التصنيف

ولقد عالج هذا الفصل هذه المشكلة، ولكن يبدو أن فكرة المؤلفين كانت لا تزال غير كافية في هذا الوقت المبكر من التعرف على أفكار رانجاناتان، إذ لم تخرج أفكار رانجاناتان إلى العالم الخارجي إلا ابتداء من سنة ١٩٤٨، مع أن شيرا قد دعاه لزيارة أمريكا في سنة ١٩٥٠ والاشتراك في مؤتمر عن التنظيم الببليوجرافي أسهم فيه رانجاناتان ببحث عن تصنيف الكولون.

ومهما يكن من شأن موقف المؤلفين من هذه المسألة، فإن من حسن الحظ أن لدينا بالعربية عدة دراسات عن التصنيف التحليلي التركيبي منها رسالتان أكاديميتان قدمهما صاحب الترجمة الحالية، ونشرت الثانية منهما وهي دراسة وخطة في نفس الوقت. وقد سجلتهما خلال الترجمة في الهوامش.

ثم تأتي أجزاء أخرى في هذا الفصل عن خصائص الإنتاج الفكري وبنيته وعن تحليل الإنتاج الفكري ونماذج الرجوع وعادات الباحثين. وربما كان هذا الجزء يعبر بصفة خاصة عن آراء شيرا، فهو يرى أن يكون التصنيف برجاتيا أي يعتمد على الطريقة التي يرجع بها الناس إلى الإنتاج الفكري. ولبناء نظام على هذا النحو لا بد من معرفة عادات الباحثين ونماذج الرجوع إلى هذا الإنتاج.

ثم يقدم هذا الفصل أخيراً جزءاً عن الاعتبارات الإدارية في عملية التخطيط للفهرس من جميع النواحي.

ويعد هذا الفصل أصعب فصول الكتاب، وقد عبر عن هذا القراء الأمريكيون أنفسهم، فقد أرسلت إليهم مخطوطة الكتاب قبل طبعه، وسجل بعضهم في ردوده صعوبة الجزء الخاص بنظرية التصنيف. وقد رد هرمان هنكل على هذه النقطة في كلمته الأولى (ص:١٧) فلا داعي للتكرار

وإذا كانت قراءة نظرية التصنيف صعبة على قارىء لغته الأصلية هي الإنجليزية، وهي مجرد قراءة، فما أحراها أن تكون صعبة بالنسبة لقارىء

لغته الأصلية هي العربية. لذلك فقد كانت ترجمة هذا الفصل شاقة إلى حد كبير. وإنني أحتسب عند الله ما عانيت في ترجمته، وأحمده سبحانه وتعالى أن يسر ظهور هذا الجزء من نظرية التصنيف بالعربية أخيراً.

ونمضي في تصورنا، فنجد أنه بعد أن يتوصل المصنف إلى إختيار واع ومدرك لأسس التصنيف وأنظمته، ويختار النظام الملائم، فسوف تكون الخطوة التالية هي الفهرس المصنف نفسه، وهذا هو موضوع الفصل الثالث الذي عالج كيفية إنشاء الفهرس المصنف وصيانته وكيفية الإرشاد إليه، وأعطى في النهاية دستوراً يحدد خطوات وقواعد إنشاء الفهرس المصنف وصيانته.

ثم نأتي إلى الملحق الأول وفيه يعالج الكتاب كيفية التحليل المقنن للمواد، هو أقرب إلى طريقة للتصنيف العملي، ولكن باتباع صيغ للتحليل وليس مجرد التصنيف. وربما كان هذا أقرب إلى مسلك المدرسة الحديثة في التصنيف.

وأخيراً تجيء الببليوجرافية، وهي في الأصل تضم مقالات بلغات متعددة، وقد حذفت ما كتب بغير اللغة الإنجليزية ولم أبق إلا على مقال واحد بالفرنسية كتبه دي جروليه وذلك لمكانة الكاتب، ولا أظن أن اللغات الأخرى لها قراء عرب في دنيا المكتبات. وعلى أي حال فإن الغالبية في الأصل بالإنجليزية. وكثير من المراجع قديمة لأن الكتاب ألف سنة ١٩٥٦. وقد أضفت بعض الإضافات الهامة وأجريت بعض التعديلات الضرورية في الطبعات.

بقيت كلمة أخيرة، فهذا الكتاب عن الفهرس المصنف، وهو يعتمد بطبيعة الحال على نظام تصنيف. وقد هوجم التصنيف من زمن، وبدا في وقت من الأوقات أن المكتبيين ينفضون عنه. وقد كان السبب في ذلك هو أن أنظمة التصنيف نفسها كانت معيبة ولم يكن العيب مطلقاً في التصنيف نفسه. والحل بطبيعة الحال هو بناء أنظمة جديدة على أسس سليمة.

ولكن الأربعين سنة الأخيرة قد شهدت تجدداً واهتماماً بالبحث في التصنيف وعودة إليه على أساس أنه أساس كل طرق الوصول إلى المعلومات عن طريق الموضوع، وعلى أساس أنه يمثل القلب من عمليات تنظيم واسترجاع المعلومات. ولذلك فسوف يبقى للتصنيف وللفهرس المصنف أهميتهما حتى مع ظهور بعض التطورات في مجال التكشيف لأنها جميعاً تحتاج إلى التصنيف وتستفيد به في حصر الموضوعات وتحديد العلاقات بينها. فهذه التطورات الحديثة لا تلغي التصنيف ولا تلغي الفهرس المصنف، بل إننا مهما ابتعدنا عن التصنيف فاننا حتماً عائدون إليه. ولذلك فإن ظهور الكتاب بالعربية يسد فجوة هامةفي الإنتاج الفكري للمكتبات.

والكتاب - أخيراً - فريد في بابه، وهو ليس كتاباً عادياً يعالج مشكلات اعداد الفهرس المصنف بطريقة يمكن أن نجدها في مصادر أخرى، بل هو يمثل فكر شيرا فيما يتصل بالتصنيف ونظريته في هذا الصدد، وهو فيما يتعلق بأنواع الفهارس والمفاضلة بينها، وفيما يتعلق بالأسس الفلسفية والمنطقية للتصنيف، بل وفي كل المسائل التي عالجها لا يمكن أن يجاري في بابه، وهو يغني عن الرجوع إلى مصادر متعددة، بل لقد اعتمدت عليه مصادر متعددة جاءت بعده

وأود أن أهدي هذا الكتاب إلى أخي العزيز العالم الكبير الأستاذ فائق الشرقاوي الذي آثر المبدأ على ما سواه، فإليه في صمته البليغ،وفي وحدته الرائعة أهدى هذا العمل آية تقدير ورمز وفاء.

وختاماً أسأل الله سبحانه وتعالى العون والتأييد والهداية والتسديد إلى المزيد من العمل الصالح، وأحمده سبحانه على توفيقه، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه

دكتور عبد الوهاب أبو النور